التوظيف الأمريكي للعقوبات النفطية في الصراع مع إيران

The American use of oil sanctions in the conflict with Iran

م.د خلف لطيف علي نايف

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الإيميل: Khalaf.l@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام ٢٠٢٥/١/٣٠ تاريخ القبول ٢٠٢٥/٤/٢٠

تاريخ النشر ٢٠٢٥/٧/٣٠

الملخص :

يحتل النفط أهمية كبرى في الإقتصاد الدولي ، كونه يمثل سلعة إقتصادية وإستراتيجية مؤثرة في العلاقات الإقتصادية الدولية، أو طبيعة العلاقات ما بين منتجي ومستهلكي النفط ، ونتيجة للحاجة الأمريكية في إدارة سوق النفط ، كان لابد لها من إعتماد وسائل في توظيف هذا السوق بالشكل الذي يجبر الدول المنتجة للنفط على الإنسياق للإدارة الأمريكية سواء برفع الإنتاج ، أو من خلال إستخدام وسائل ضاغطة كما هو الحال في سياسة تخفيض الأسعار ، والعقوبات الإقتصادية ، وفرض حالة عدم الإستقرار الأمني والسياسي في الدول النفطية ؛ وذلك من خلال إستغلال حالة تنامي الصراعات الدولية والإقليمية ، وبما يحقق للولايات المتحدة القدر المناسب في توزيع الأدوار بين الحلفاء لتحقيق المنافع ، وترتيب المصالح المكتسبة عن ذلك التوظيف، وهو ما إنفردت بهِ السياسة الأمنية الأمريكية من منطلق أنها من الدول المهمة المستهلكة والمستوردة للنفط ، فضلاً عن الصين والهند .

إذ تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل من موارد النفط في الدول الغنية والمناهضة لسياستها مصدر ضعف وليس قوة، وهذا ما تقوم بهِ اليوم في سياستها تجاه إيران من فرض لوسائل الضغط والتوظيف القسري لكل الأدوات المتاحة ، لجعل النفط والغاز الطبيعي لإيران رغم القدرات والإمكانات الضخمة لهما (تشكل إيران رابع دولة في الإحتياطي النفطي والثاني في إحتياطي الغاز) ، ومن ضمن أدوات التوظيف الأمريكي لسوق النفط ، هو إستخدامها وسيلة خفض الأسعار عبر التنسيق والتعاون مع حلفائها الخليجيين، كوسائل ضغط على بعض الدول المنتجة للنفط ومن ضمنها إيران ؛ وذلك للإنصياع إلى الإدراة الأمريكية ؛ لغرض السعي نحو وضع اليد على الثروة النفطية الإيرانية لتكتمل دائرة سيطرتها على جميع حلقات الإنتاج النفطي في المنطقة، لا سيما وإن إيران تشكل نحو (٨,٣%) من مجمل الإحتياطي النفطي العالمي .

الكلمات المفتاحية : التوظيف الأمريكي ، العقوبات النفطية ، الصراع ، إيران ، الولايات المتحدة الأمريكية .

Abstract

Oil holds great importance in the international economy, as it represents an economic and strategic commodity that influences international economic relations, particularly the nature of relationships between oil producers and consumers. Due to the American need to manage the oil market, it was essential for the U.S. to adopt means to manipulate this market in a way that compels oil-producing countries to align with American management, whether by increasing production or through the use of pressure tactics, such as price reduction policies, economic

sanctions, and imposing conditions of insecurity and political instability in oil-producing countries. This is achieved by exploiting the growing state of international and regional conflicts, allowing the United States to appropriately distribute roles among allies to achieve benefits and arrange the interests gained from that manipulation. This is a distinctive feature of American security policy, given that the U.S. is the largest consumer and importer of oil.

As the United States attempts to turn the oil resources of wealthy countries that oppose its policies into a source of weakness rather than strength, it is currently applying this strategy in its policy towards Iran by imposing pressure and forcibly utilizing all available tools. This aims to undermine Iran's oil and natural gas sectors, despite their vast capabilities (Iran ranks fourth in oil reserves and second in natural gas reserves). Among the American tools for manipulating the oil market is the use of price reduction through coordination and cooperation with its Gulf allies, as a means of pressuring some oil-producing countries, including Iran, to comply with the U.S. administration. The goal is to gain control over Iran's oil wealth, completing the circle of its dominance over all oil production chains in the region, especially since Iran accounts for approximately ٨,٣٪ of the total global oil reserves.

Keywords: American use, oil sanctions, conflict, Iran, United States of America

المقدمة :

يعد النفط من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمةً ، كونهُ يشكِّل شريان الحياة لإقتصاديات العديد من الدول ، إذ إن النفط يدخل ضمن دعائم التطور الاقتصادي كونهُ القلب النابض في الصناعات المتقدمة بصورتيها التقليدية وغير التقليدية في ظل التطور التقني والرقمي ، فضلاً عن دورهُ في ديمومة الأنشطة العسكرية لغالبية دول العالم .

من المعروف أن العلاقات الأمريكية– الإيرانية مثقلة بتركة تاريخية تجعل من الصعب على الطرفين أن ينظر كلاهما إلى الآخر عبر منظور المصلحة الذاتية الوطنية وأن يواجها وأن يسويا القضايا الشائكة بين الدولتين ، وبالنسبة للكثير من الأمريكيين فإن إيران دولة معادية للولايات المتحدة منذ نشأة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وذكريات أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران، التي مازالت تترك أثرها في الرؤية الأمريكية للنظام السياسي الإيراني ، ويقترن بهذه المعاداة الأيديولوجية للولايات المتحدة النظرة السائدة بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستعدة لإستخدام وسائل غير شرعية لتحقيق أهدافها[١] .

ويرى القادة الإيرانيون أن الصراع بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة أخرى ليس مجرد صراع بين الدول ، وإنما هو صراع بين رؤى دولية[٢]، وتنصب هذه الرؤى من المنظور الأمريكي في بوتقة من الوظائف التي تتمحور من حولها أهداف إستراتيجية تقودها أدوات سياسية وأمنية تتضمن في جوهرها إعتبارات المصالح العليا فوق كل إعتبار آخر .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتصدى لموضوع يتعلق بالإقتصاد العالمي ممثلاً بسوق النفط ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية إستغلال العقوبات النفطية وكيفية توظيفها في الصراعات الدولية عبر توظيف النفط بهدف إحكام قبضتها على مناطق

الإنتاج النفطي وخطوط إمداداته من جانب ، ووجودها بقرب حلفائها الإقليميين والتعامل مع ملف أمن النفط كونهُ جزء لا يتجزأ من أمنها القومي من جانب آخر .

هدف الدراسة :

١- توضيح الأهداف والآليات الأمريكية في توظيفها لسوق النفط من خلال حلقة الصراعات القائمة في مناطق الإنتاج الطاقوي (إيران إنموذجاً) .
٢- معرفة وتحليل الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لتوظيف سوق النفط لمواجهة القوة الصاعدة والمنافسة لها .
٣- التعرف على الوسائل الأمريكية المتبعة في توظيف سوق النفط في الصراعات الدولية خصوصاً مع إيران.

إشكالية الدراسة:

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها سؤال رئيسي هو: ماهي طبيعة وتأثير العقوبات النفطية الأمريكية وتوظيفها في الصراع مع إيران في ظل المتغيرات الدولية الكثيرة والحاجة الماسة لمصادر الطاقة ومنها النفط؟ ومن هذا السؤال تنطلق أسئلة فرعية منها:

١- ما مدى أهمية النفط الإيراني في الأسواق العالمية؟
٢- هل أن التوظيف الأمريكي ودوافعهُ للعقوبات النفطية في الصراع مع إيران قد أخذ مجراه بما تصبو إلية الولايات المتحدة الأمريكية؟
٣- ما مدى إلتزام الدول المعنية بتطبيق هذه العقوبات على إيران؟
٤- هل أن قضية الملف النووي الإيراني تعد المسألة الأهم بالتوظيف الأمريكي للعقوبات النفطية في الصراع مع إيران؟

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من إثبات فرضية مفادها: أن التوظيف الأمريكي لسوق النفط في الصراع مع إيران هي سياسة أمريكية قديمة رغم تبدل الرؤساء الأمريكان والآليات المستخدمة، وهناك ثوابت واولويات لا يمكن تجاوزها فيما يتعلق بمصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً وإيران خاصةً، فضلاً عن أن هناك خلل وصعوبات في تنفيذ آلية العقوبات الدولية ضد إيران.

منهجية الدراسة: بهدف إثبات فرضية الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تم إعتماد المنهجين الإستقرائي والإستنباطي عن طريق الإنطلاق من ثوابت واقعية وحقيقية وبإعتماد طرائق البحث الوصفية والتاريخية، وذلك بملاحظة الظواهر وتجميع البيانات والحقائق التاريخية عن الموضوع وتوصيفها وتفسيرها لإثبات فرضية الدراسة.

هيكلية الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى اربعة مطالب، حيث تناول المطلب الأول: النفط الإيراني وأهميتهُ في السوق العالمية، أما المطلب الثاني فقد تطرق عن دوافع التوظيف الأمريكي للعقوبات النفطية تجاه إيران، وتطرق المبحث الثالث عن الملف النووي الإيراني ومرتكزات تقاطع المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية، فيما تناول المطلب الرابع والأخير النفط الإيراني بين العقوبات الإقتصادية والصراع على النفط.

المطلب الأول: النفط الإيراني وأهميتهُ في السوق العالمية :

تعد القدرات الإقتصادية التي تحويها الدولة إحدى مقاييس أو عوامل القوة ، وهناك أهمية إقليمية وعالمية للنفط الإيراني، وتتمتع إيران بقدرات إقتصادية لا يستهان بها، وقد سعت إلى كسر حاجز العزلة الدولية الذي فرضت عليها في أعقاب الثورة الإسلامية ١٩٧٩ ، وأثمرت هذه الجهود بالفعل تقدماً لافتاً لتكون القوة الإقتصادية الرابعة في العالم

الإسلامي[٣]. إذ تعد إيران من أهم الدول النفطية[٤] . وتصاعدت أهمية النفط الإيراني خلال ٥٠ سنة الماضية وتشابكت أدواره منذ السبعينات من القرن الماضي مع وضع اللبنات الأولى للبرنامج النووي[٥]، ويعتمد الإقتصاد الإيراني على عائدات قطاع النفط والغاز الطبيعي ، إذ تمتلك إحتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي ، ويقدر إحتياطيها بحوالي ١٣٠ مليار برميل من النفط الخام ، أي ما نسبتهُ ١١% من الإحتياطيات العالمية المؤكدة ، والنفط الإيراني مركب الأهمية ، إذ أنهُ مصدر للطاقة الداخلية ومصدر لجلب العملات الصعبة ، ويرتب إرتباطاً وثيقاً بذراع إيران الأقوى في علاقاتها الخارجية مع الصين والغرب واليابان وغيرها، ولذلك يعد النفط عنصر قوة متعدد التأثير[٦] .

وقد تأثرت صناعة النفط والغاز الإيراني سلباً في عام ١٩٧٩م، عند إندلاع الثورة الإسلامية وسقوط عرش الشاه محمد رضا بهلوي، ومن ثم أعقبتها نشوب الحرب العراقية- الإيرانية ما بين الأعوام (١٩٨٠-١٩٨٨) ، حيث تراجع إنتاجها من (٥-٦) مليون برميل يومياً في السبعينات إلى (٢) مليون برميل أثناء هذه الحرب ، ولكن طاقة الإنتاج إستعادت قدرتها وبلغت نحو (٣,٥) مليون برميل في اليوم الواحد بعد عام ١٩٩٠م ، وتُعد شبكة إيران من النفط والغاز الطبيعي واسعة ، إذ أن هناك ما يزيد على (١٣) ألف كيلو متر من خطوط الأنابيب للنفط و (٤٤) ألف كيلو متر للغاز ، منها (١١) ألف كيلو متر من خطوط أنابيب للضغط العالي[٧].

وبعد إنتهاء الحرب مع العراق والتي دامت ثماني سنوات، أزداد كل من إنتاج الإيراني وتصديره ووصلت العائدية السنوية منه إلى أكثر من (١٩) مليار دولار في الفترة بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٦) ، وقد شهدت إيران فترة رخاء نسبي، إلا أن الأمور تغيرت في عام ١٩٩٧م، بعد أن حذر محللون من أن سعر برميل النفط سينهار إلى ربما أقل من (١٥) دولاراً ، وكان السبب في ذلك زيادة العرض بمعدل سريع ؛ بسبب ظهور عدد من المنتجين الجدد من خارج " أُوبك " على الساحة الدولية لأول مرة ، وبحلول حزيران

من عام ١٩٩٨م ، وصلت أسعار النفط أدنى مستوى لها منذ عشرة سنوات ، مع تسعير الخام الإيراني بحدود (٩,٥) دولاراً للبرميل ، ولم تكن مداخيل إيران من بيع النفط في ذلك الوقت تتجاوز الـــ (١٠-٢٠) مليار دولار، وكان ذلك منذراً بحدوث أزمة إقتصادية حقيقية[٨] .

إلى جانب ذلك تتمتع إيران دون سواها من بلدان النفط في المنطقة بميزتين أساسيتين :

١- إطلالتها البحرية الواسعة التي تنفرد بها، والتي تشمل الساحل الشرق للخليج العربي برمتهِ وسيطرتها على الضفة الشرقية لمضيق هرمز .

٢- بقاء رصيدها النفطي الكبير خارج حسابات الرصيد الأمريكي لمناطق الهيمنة النفطية في العالم بشكل عام، وفي منطقة الخليج بشكل خاص وهو أَمر لم يعد مقبولاً في عصر الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي .

ساهم النفط والغاز بنسبة ٨٦% من إجمالي الصادرات الإيرانية للسنة المالية (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) ، وبينت أن إحتياطي النفط بلغ ١٥٠,٣ مليار برميل في تشرين الأول ٢٠١٠، مما زاد من أهميتها النفطية[٩]. إذ حقق الاقتصاد الإيراني نمواً مقداره ٥,٤ % خلال الحقبة ٢٠٠٥ -٢٠٠٦ ، ووصل النمو إلى حوالي ٦,٣% خلال حقبة ٢٠١٠-٢٠١٥[١٠]. فيما يقدر إحتياطي الغاز الإيراني بما يزيد عن ٣٢ ترليون م^{٣} ، أي ما يعادل ١٨% من إجمالي الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ، محتلة بذلك المرتبة الثانية عالمياً بعد روسيا، وتنتج نحو ١١١,٩ مليار متر مكعب سنوياً، وتوازي ٣,٨ % من الإنتاج العالمي، وهي الرابعة عالمياً بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وعلى الرغم من قوة مؤشرات إجمالي ناتج الدولة والصناعة والطاقة، إلا أن متوسط دخل الفرد في إيران أقل من متوسط نظيره في دول الجوار[١١] .

وصلت عوائد النفط الإيراني خلال عام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ إلى حوالي ٦٠ مليار دولار. ولذلك قللت موازنة عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ من الإعتماد على عوائد النفط بزيادة نحو ٢٠% على أساس سعر ٣٣,٧ دولار لبرميل النفط مقابل ٤٤,١ دولار للبرميل في موازنة العام السابق. وقد بنيت لموازنة على تقليل نفقات البلاد من العملة الأجنبية من ٣٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦– ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧– ٢٠٠٨، وكان هدفها إفشال مخططات الأعداء الساعين إلى الضغط على إيران من خلال تخفيض أسعار النفط[١٢] . وتنتج إيران ٤,٣٠٠,٠٠٠ برميل من النفط يومياً بحسب أرقام أوبك في أوائل عام ٢٠١٧، ويشكّل إنتاجها ٥% من الإنتاج العالمي، وتستهلك ما يقارب ١,٨٠٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط، وتصدر ما يقارب ٢,٥٠٠,٠٠٠ برميل يومياً، ويصل إستهلاك إيران من البنزين إلى ٤٧٥,٠٠٠ برميل يومياً، وهي الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الإستهلاك، وبعد رفع العقوبات الدولية رفعت إيران الإنتاج النفطي لغرض الوصول إلى خمسة ملايين برميل يومياً[١٣].

وأدت العقوبات الأمريكية المفروضة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ إلى التقييد بشدّة من الصادرات الإيرانية من النفط الخام والمكثفات، وهي عبارة عن هيدروكربون سائل خفيف[١٤].

تركت حملة " الضغط الأقصى " التي أطلقتها إدارة الرئيس دونالد ترامب (الولاية الأولى) وتضمنت سلسلة من العقوبات الاقتصادية على قطاع الاقتصاد النفطي والقطاعات غير النفطية ، تأثيراً كبيراً على أداء الاقتصاد الإيراني. وأدى ذلك إلى إحداث تغيير في تقديرات البنك وصندوق النقد الدوليين وتوقعاتهما بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي لإيران، إذ توقع البنك الدولي بلوغ نمو الناتج المحلي (٢٠١٨ – ٢٠١٩) بنسبة – ١,٦ % [١٥]. ولكنهُ عاد في تقرير لهُ في نيسان ٢٠١٩ ، ليغير توقعاتهُ بشأن الناتج المحلي في (٢٠١٩– ٢٠٢٠) من –٣,٧% إلى –٣,٨% [١٦].

وانخفضت الصادرات النفطية إلى أقل بكثير من ٥٠٠ برميل يومياً من ذروة ما قبل العقوبات والتي بلغت ٢,٥ مليون برميل يومياً . وبدأت بالأرتفاع في وقت قريب من الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام ٢٠٢٠م ، إذ دعت إدارة الرئيس جو بايدن إلى إحياء الإتفاق النووي ، والذي كان من شأنهُ رفع جميع القيود المفروضة على المبيعات النفط الإيرانية. وعلى الرغم من فشل المفاوضات لإحياء الاتفاق ، تستمر صادرات النفط الإيرانية في الزيادة، حيث اختارت واشنطن عدم إنفاذ العقوبات. وإعتباراً من أيلول ٢٠٢٣، تقدر الصادرات الإيرانية بما يقارب ١,٥ مليون برميل يومياً، أو ربما أعلى من ذلك[١٧] . وتباع معظم صادرات النفط الإيرانية إلى الصين، التي هي أكبر مستورد للنفط في العالم. وتستخدم إيران والمشترين منها مجموعة متنوعة من التقنيات لإخفاء مصدر النفط، مثل نقل النفط بين الناقلات أثناء وجودها في البحر، أو نقل النفط عبر دولة الإمارات العربية المتحدة، أو توسيمه على أنهُ أنواع مختلفة من الوقود، وتحفز إيران الصين على تحدي العقوبات من خلال تقديمها تخفيضات كبيرة على مبيعاتها النفطية، والتي يقال على أنها وصلت إلى أكثر من ١٠ دولارات للبرميل الواحد مقارنة بالمعايير الدولية[١٨] .

وبإختصار: يواجه الاقتصاد الإيراني ضغوطاً كبيرة هي الأسوأ منذ فرض عقوبات دولية. على إيران في فترة ٢٠١١ – ٢٠١٢، مع تراجع صادرات خام النفط الإيرانية إلى مراحل خطرة من ناحية أخرى، تسعى إدارة دونالد ترامب (الولاية الأولى) إلى فرض عقوبات أحادية على إيران في مساحات لم تفرض فيها عقوبات إدارة سلفه باراك أوباما؛ وذلك يتضمن تجارة إيران الإقليمية مع جيرانها (من الطاقة وغير الطاقة) .

المطلب الثاني: دوافع التوظيف الأمريكي للعقوبات النفطية تجاه إيران

ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدول الأوربية لم تلتزم بصورة صريحة بتطبيق سياسة الإحتواء خصوصاً فيما يتعلق بالعقوبات ومنع التعامل التجاري ، فقد مضت فرنسا

مثلاً بإبقاء علاقاتها الاقتصادية وتبعتها كندا وروسيا وفتحت قنوات سياسية وعسكرية، إذ لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية منع هذه الدول من أن تتعامل مع إيران ، فضلاً عن أن الولايات المتحدة أدركت بعد ذلك أن سياسة الإحتواء المزدوج قد تدفع بالبلدين (العراق وإيران) إلى التعاون السياسي والعسكري فيما بينهما مما قد يشكل نوع من التحالف بإعتبار أن العدو أصبح مشتركاً ، إلا أنهُ بعد عام ٢٠٠٣م ، تخلت الولايات المتحدة عن سياسة الإحتواء المزدوج لصالح الإحتواء المنفرد لإنهاء النظام في العراق وتشديد الحصار على إيران ، وبذلك تحولت سياسة الإحتواء المزدوج إلى إحتواء منفرد[١٩].

وتقع إيران في مناطق متوترة سياسياً بحكم إن الدول المجاورة لها أصبح لديها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فشرق إيران توجد أفغانستان الغير مستقرة والتي كانت تسيطر عليها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن وجود باكستان الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة ، وتركيا غرباً التي تربطها وأمريكا علاقات وثيقة ولكونها لاعباً إقليمياً يعوَّل عليها ، أما جنوب إيران حيث تقع دول الخليج العربي التي ترتبط بعلاقات حميمة مع الولايات المتحدة ، وهذه الدول تخشى من طموحات إيران الإقليمية ، في حين تمثل منطقة الشمال (بحر قزوين) منطقة صراع وتدخل للقوى الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة من أجل فرض نفوذها لإعتبارات جيوإستراتيجية وإقتصادية[٢٠]. فمن جانب أن إيران منشغلة بما يجري في منطقة حوض بحر قزوين والدول المحيطه بهِ، كونه غنياً بالنفط والغاز الطبيعي ، وهذه المنطقة كانت قد تحولت منذ تفكك الإتحاد السوفيتي إلى مركز جذب القوى الدولية ، بسبب الحاجة المتزايدة لإستهلاك النفط، إذ يبلغ إحتياطي النفط في كازاخستان إلى نحو (٢٥) مليار برميل ، ومن المتوقع أن تتمكن كلاً من كازاخستان وتركمانستان من إنتاج نحو (٥) مليون برميل يومياً، ونتيجة لذلك بدأ الحديث عن (تدافع نحو الذهب الأسود) وفتحت تركمانستان

وأذربيجان وكازاخستان أبوابها لشركات الطاقة الأجنبية ، ومع هذا الواقع النفطي والسياسي تخوض الدول المجاورة لهذه المنطقة والتي من ضمنها إيران منافسة محمومة لتوفير المسارات التي ستمر عبرها خطوط النقل للنفط والغاز إلى الأسواق العالمية[٢١].

أن وجود النفط في هذه المنطقة في الوقت الذي تزداد الحاجة العالمية إليهِ يوماً بعد يوم، يفترض وجوداً أجنبياً دائماً لإستخراج هذا المورد وحماية تدفقه، وهنا تظهر أهمية دول الخليج كمنطقة عبور بفضل موقعها الجغرافي ، إذ تعبر أكثر من خمسين ناقلة نفط يومياً إلى العالم وتبرز هنا نقطة الخلاف بين إيران والعرب ، إذ تطلب طهران بأن يكون أمن الخليج مشتركاً بينها وبين العرب وليس بين العرب والأجانب (الولايات المتحدة الأمريكية) ، وتدعو في الوقت نفسه إلى رحيل هذه القوات عن المنطقة، في حين قد لا يشعر العرب بالإطمئنان إلا بوجود هذه القوات، لا سيما وأن تجربة إحتلال الكويت من قبل العراق قد أكدت لهم تلك الحاجة إلى الحماية الخارجية ، كما أن المخاوف من إيران تبرر لهم الحاجة والضرورة لإستمرار تلك الحماية، فضلاً عن إن ما يثير قلق إيران ضمن هذا النطاق هو الدخول الأمريكي على خط التنافس والتأثير. ومن الواضح أن نفط بحر قزوين هو الآخر من يلبي هذه المتطلبات، وهذا يعني أن المنطقة المحاذية لشمال إيران ستبقى منطقة صراع حاد ومحل أطماع الدول الكبرى[٢٢].

ولذلك تدرك الولايات المتحدة بأنها أصبحت أكثر قرباً من الحدود الإيرانية ، ولا سيما بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، فضلاً عن تواجد قواعد لها في دول الخليج والعراق وجمهوريات آسيا الوسطى في ظل الشركات والتحالفات السياسية والأمنية، ولهذا فأن الدور الأمريكي يتمثل بقطع وسائل المد الإقليمي وضرب طوق جيوإستراتيجي ضد إيران[٢٣] ، من أجل زيادة العزلة الإقليمية والدولية إستكمالاً لوسائل الحصار الدبلوماسي والإقتصادي ... فعلى سبيل المثال أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على خطوة بارزة

ومؤثرة في العقوبات النفطية على إيران تتمثل في منع مرور خط أنابيب النفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين عبر الأراضي الإيرانية إلى العالم؛ لأن هذا الأمر سوف يعزز من وضع إيران إقليمياً ويجعل العالم أكثر إنفتاحاً وتعاملاً معها[٢٤] .

وتعد خطوط نقل النفط والغاز من القضايا التي تتعارض معها السياسات الأمريكية حيال إيران ، وخصوصاً عبر منطقة آسيا الوسطى ، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى بإيران أقصر الطرق وأرخصها ثمناً لدول آسيا الوسطى لنقل النفط والغاز الطبيعي ، إذ تقدر النسبة بمقدار ٢٠% عن الخطوط البديلة الأخرى ، فضلاً عن الأوضاع السياسية والأمنية بالدول الأخرى وعدم إستقرارها ، ومن ثم ستؤثر على عملية النقل في حالة حصول أزمات داخلية أو إقليمية ، أضف إلى ذلك أن إيران تعمل بنظام البديل (أي أنها تستلم النفط والغاز من آسيا الوسطى وتستهلكهُ محلياً وتصدر الكمية نفسها من منافذها على الخليج العربي) ، لكن هذه البدائل قد شكّلت نقطة خلاف وتحدي أمام سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل منع الفائدة الاقتصادية على إيران ، فضلاً عن السعي إلى منع تغلغلها في المنطقة[٢٥] .

مع وصول الرئيس دونالد ترامب للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية (الولاية الأولى) قد تبنى مواقف وطروحات متشددة للغاية تجاه إيران فيما يتعلق بمشروعها النووي والإتفاق النووي الموقع بين إيران والإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق باراك أُوباما ، فيما كانت سياسة جو بايدن الخارجية تجاه إيران تعكس نهجاً أَكثر تعاوناً وتفاوضاً مقارنة بالإدارة السابقة . كان الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية جو بايدن يهدف إلى إعادة التفاوض على الاتفاق النووي مع إيران رغم أن سياستهُ كان فيها نوع من القلق من أن العودة إلى الاتفاق النووي قد تؤدي إلى زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة ، وهو

ما قد يثير قلق بعض الدول الخليجية وإسرائيل، ومع ذلك إعتقد جو بايدن إن التفاوض والتعاون هما المفتاح لتحقيق الاستقرار في المنطقة[٢٦].

لقد إرتكزت السياسات التي أعلنها الرئيس دونالد ترامب (الولاية الأولى) خلال حملتهُ الانتخابية تجاه إيران على ثلاثة ركائز أساسية وهي أولاً : الاتفاق النووي الإيراني، وهو الاتفاق الذي إستمر التفاوض حولهُ قرابة ١٣ عاماً وفق صيغة (٥+١) الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن + المانيا هذا من جهة، وإيران من جهة أُخرى والذي وقع في عام ٢٠١٥. ثانياً : النظر إلى إيران بإعتبارها دولة راعية للإرهاب ، تعمل على زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ودعم التنظيمات المسلحة مثل الحوثيين وحزب الله . أما الركيزة الثالثة: هي منظومة الصواريخ البالستية الإيرانية ، إذ تحتل القوة الصاروخية وبرامج تطويرها عنصراً أساسياً في المنظومة العسكرية الإيرانية[٢٧].

المطلب الثالث : الملف النووي لإيراني ومرتكزات تقاطع المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمنع إيران من مواصلة برنامجها النووي إلا أن روسيا كانت قد مارست دوراً كبيراً في إحياء هذا البرنامج ، ومع هذا فإن النقلة الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني كانت منذ العام ٢٠٠٢م، إذ كشف المعارض الإيراني " علي رضا جعفر زاده " عن وجود موقعين نوويين غير معروفين وهما مصنع لتخصيب اليورانيوم في منطقة ناثانز وأُخرى للماء الثقيل في منطقة أراك، وهذا فسر على أن إيران تسعى في برنامجها النووي إلى شيء آخر غير ما هو معلن على أنهُ برنامج نووي سلمي، فقد تبين أن إيران قد خرقت معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية ، خصوصاً بعد رفضها التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الإنتشار النووي في آذار عام ٢٠٠٣[٢٨] .

إن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية منع إيران من الحصول على أسلحة نووية وطمأنة " إسرائيل " بهذا الخصوص، إلا إنها لا تستطيع التعامل مع إيران بفاعلية وإحتوائها بالبيئة الجديدة، لكن تسعى الولايات المتحدة إستخدام وسائلها تجاه إيران والتي تمكنها من الحفاظ على تحالفات إقليمية رئيسة، فضلاً عن تقويض قدرات إيران في إستغلال التغيرات الجديدة في المنطقة[٢٩].

وفي ١٥/١١/ ٢٠٠٤، وقعت إيران على إتفاقية تعهدت بموجبها بعدم إنتاج أسلحة نووية، إلا إن عام ٢٠٠٥، حصل إنقلاب في السياسة الإيرانية والبرنامج النووي بفوز الرئيس " محمود أحمدي نجاد " الذي أوقف المفاوضات وتحديداً في آب/٢٠٠٥م، إذ عبر "نجاد" عن سياستهُ النووية بكلمة ألقاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي كان مفادها التأكيد على حق إيران في إنتاج دورة الوقود الكاملة بعد أن كانت المفاوضات تدور حولها مقابل تخلي إيران عن برنامجها النووي وإكتفائها بنسبة تخصيب لا تتجاوز ٥% وعلى أن تشرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع الأنشطة النووية في إيران[٣٠].

وفي ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٩، قدَّمت كل من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا مقترح حول تخصيب اليورانيوم الإيراني في الخارج، إلا إن إيران رفضت هذه الفكرة، كما جاء على لسان وزير خارجيتها " منو شهر متقي "، الأمر الذي دفع الحكومة الأمريكية وفي قمة الأمن النووي التي جرت في واشنطن في ١٥/ ٤/ ٢٠١٠م، إلى الضغط على أعضاء مجلس الأمن لفرض عقوبات أكثر قسوة على إيران[٣١*]، وبالفعل صدر القرار ١٩٢٩ من مجلس الأمن في ٩/ ٥/ ٢٠١٠م، بفرض عقوبات على إيران للمرة الرابعة منذ عام ٢٠٠٦م، بسبب برنامجها النووي[٣٢].

إن من ضمن الأهداف الجوهرية لسعي الولايات المتحدة الأمريكية في تطويق حصول إيران على التقنية النووية[٣٣]** هو مشروع السيطرة على النفط الإيراني وهو النفط الوحيد في الوقت الحاضر البعيد عن السيطرة الأمريكية في الأرخبيل النفطي الممتد من بحر قزوين حتى مسقط، وأن سيطرة الولايات المتحدة على النفط الإيراني معناهُ قدرتها في التحكم في هذا المورد إستراتيجياً من الإستخراج حتى البيع، وفي ذلك تتمكن من التضييق على خيارات اللجنة الثلاثية التي تقودها المفوضية الأوربية مع البنك المركزي الأوربي وصندوق النقد الدولي " الترويكا" في موضوع الطاقة[٣٤].

أن الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" لن تقبل البرنامج النووي الإيراني، بل تسعى لإفشاله بالوسائل المتاحة كافة، وهذا الموقف الصارم لم يتغير بل أخذ يشتد ويزداد من سنة إلى أُخرى، كما إنهما لم يكتفيا بالتصريحات بل أخذا يستعدان لإتخاذ إجراءات ضاربة ومؤثرة، وعليهِ أخذت تستخدم الولايات المتحدة وحلفائها كل ما يمتلكون من تأثير ونفوذ كي لا تتحقق المساعي النووية الإيرانية[٣٥] .

ومع وصول دونالد ترامب للبيت الأبيض (الولاية الأولى) بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية، بات الاتفاق النووي الإيراني في خطر، إذ كان دونالد ترامب يصرح مراراً خلال حملتهُ الانتخابية بأنهُ سيدخل " تعديلات جذرية " على إتفاق إيران النووي، الذي تم في عام ٢٠١٥، بعد عدَّة سنوات من المفاوضات الشاقة والطويلة، إذ كان إعتراض دونالد ترامب يأتي من النتائج المهينة التي حققتها إدارة الرئيس باراك أوباما في هذا الملف، والتي كان يرى أنها وضعت الولايات المتحدة الأمريكية في موقف ضعيف أمام ألد أعدائها. وقال " وليد فارس " مستشار الرئيس دونالد ترامب، لشبكة " CNN " إن الرئيس دونالد ترامب كان يعتزم مراجعة الإتفاقية بشكل كامل ، وإرسالها إلى الكونغرس للتصويت عليها، ثم مطالبة الإيرانيين بإدخال تعديلات عليها[٣٦].

قرر دونالد ترامب في ٨ مايو ٢٠١٨ الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي الأوربي والعودة إلى سياسة (العقوبات القصوى) بحجة إن الاتفاق لم يمنع إيران من سعيها للحصول على السلاح النووي أو الحد من جهودها لتطوير منظومة الصواريخ البالستية[٣٧].

وقد إشتملت سياسة دونالد ترامب تجاه إيران بعد الانسحاب من البرنامج النووي على عدة عناصر منها: التطبيق الصارم للعقوبات الاقتصادية ومواجهة مشروع إيران الإقليمي وبناء إجماع دولي مضاد لإيران، فضلاً عن التهديد بتغيير النظام[٣٨].

مهد فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٢٠ الطريق لخلق صيغة تقوم على إستعادة الأمل الدبلوماسي الإيراني على أساس المرونة الأمريكية في شكل الاتفاق النووي، رغم أن البلدين مرت عليهم فترات مختلفة من التعاون والمنافسة والصراع. هنا تبدو قضية عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي مختلفة عن عملية إنهاء العقوبات الاقتصادية والإستراتيجية المفروضة على إيران، حيث يسعى فريق السياسة الخارجية لبايدن إلى إطلاق عملية جديدة تمهد الطريق لتعاون متعدد الأهداف بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ولتحقيق هذه الأهداف يعمل المسؤولون في إدارة جو بايدن على إطلاق شكل جديد من الدبلوماسية البناءة مع إيرن[٣٩].

في ٢٠٢٣/١٠/٧ تفاجأة إيران وكغيرها من الأطراف الدولية بهجوم حركة حماس على تواجد العدو الأسرائيلي ومستوطناته القريبة من قطاع غزة، حيث جاء هذا الهجوم بوقت دقيق وحساس بالنسبة لإيران، إذ كانت قد وقعت قبل هذا الحدث بشهرين إتفاق تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية تضمن إطلاق سراح سجناء والوصول إلى (٦) مليار دولار من عوائدها النفطية المجمدة في كوريا الجنوبية. كما جاء هذا الهجوم وقت تتوجه فيه إيران لتجاوز التوتر في العلاقات الإقليمية، ومثالاً عن ذلك الاتفاق مع السعودية في ٢٠٢٣/٣/١٠ ، وهو الحدث الأقوى والأهم ، وحرصت إيران منذ اللحظات

الأولى على نفي صلتها بهذا الهجوم الذي نفذتهُ حماس، وأكدت إيران إنهُ قرار فلسطيني مستقل ، وجاء النفي الإيراني على لسان المرشد الأعلى علي خامنئي ، وأكدته البعثة الإيرانية الدائمة في الأمم المتحدة ، وقد وجد النفي الإيراني صدى لدى الجانب الأمريكي ، حيث أكد الرئيس الأمريكي جو بايدن في ٢٠٢٣/١٠/١٥م ، أنهُ لا يوجد دليل واضح على وقوف إيران وراء هجوم حركة حماس[٤٠].

المطلب الرابع : النفط الإيراني بين العقوبات الاقتصادية والصراع على النفط

لقد مرت العقوبات الاقتصادية على إيران بمراحل متعددة، بداية من فرض عقوبات من الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها، ثم إنتقل الحال إلى فرض عقوبات عن طريق مجلس الأمن ، وأخيراً فرض عقوبات من قبل الإتحاد الأوربي بالإشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي النهاية تم الاتفاق النووي ورفع العقوبات في ٢٠ تموز ٢٠١٥م[٤١].

فالسياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران ناتجة عن عدَّة أسباب بحسب الرؤية الأمريكية منها[٤٢] :

١- طبيعة النظام السياسي الإيراني ونهجه المتشدد، فضلاً عن أن السياسة الخارجية الإيرانية قائمة على أساس مبدأ التمسك بالأهداف والمطالب، وهذا ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية خطراً لابد من إيقافه.

٢- التدخلات الإقليمية التي تمارسها إيران ، إذ تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن مثل هذه التدخلات يمكن أن تعرقل أو تعيق سياستها ومصالحها في المنطقة، الأمر الذي يجعلها تسعى على الدوام إلى منع وتقويض هذه التدخلات من خلال أدوات التوظيف التي لديها.

ومنذ عام ١٩٩٦، ولغاية نهاية ولاية الرئيس السابق جو بايدن في كانون الثاني/٢٠٢٥، إتخذت الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومن ورائها الكونغرس خطوات سعت من خلالها إجبار شركات الطاقة الأجنبية على الأختيار بين أمرين : أما مقاطعة التعامل

مع إيران في مجال الطاقة، أو معاقبة هذه الشركات في حال الإستمرار بالتعامل مع إيران في هذا المجال، ولعل أبرز تلك الخطوات هو قانون معاقبة إيران الذي يرمي إلى إخراج الشركات الأجنبية من سوق النفط الإيراني ، وفي ذلك فرصة للولايات المتحدة لمحاولة إلحاق الضرر بقطاع النفط الإيراني[٤٣].

بدأت العقوبات الاقتصادية على إيران تأخذ منحى جديد في العام ٢٠٠٣، إعتباراً من اللحظة التي أعلنت فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران حاولت بشكل خفي تصنيع الوقود الذي يمكن إستخدامهُ في صناعة السلاح النووي[٤٤]. الأمر الذي نجحت معهُ الولايات المتحدة الأمريكية في جر المجتمع الدولي تدريجياً إلى المشاركة في وضع العقوبات على إيران.

وبحلول شهر آب عام ٢٠٠٦، تاريخ الوكالة الدولية للطاقة، تم رفع الأَمر لمجلس الأمن، حيث طلب رئيس مجلس الأمن في ٢٠٠٦/٣/٢٩ من إيران أن تقبل قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن في ظل عدم الإكتراث الإيراني، صوت مجلس الأمن على عدة قرارات ضد إيران، القرار رقم ١٦٩٦ في ٣١ / ٧/ ٢٠٠٦، بتوجيه التحذير لإيران، ولم يفرض أية عقوبات. والقرار رقم ١٧٣٧ في كانون الأول ٢٠٠٦، بفرض عقوبات على تجارة إيران في مواد وتكنولوجيا ذات علاقة بالنشاط النووي، ويجمد أُصول أفراد وشركات. والقرار رقم ١٧٤٧ في تشرين الأول ٢٠٠٧ بفرض عقوبات شاملة جديدة ضد إيران، وهي الأشد من نوعها منذ عام ١٩٧٩، ومجلس الأمن الدولي يشدد العقوبات التجارية والإقتصادية على إيران. بما في ذلك تشديد القيود المالية وعقوبات موسعة على تصدير السلاح اليها[٤٥].

وتظهر عملية التوظيف الأمريكي للعقوبات النفطية تجاه إيران من خلال سماح الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " وعن طريق قانون العقوبات على إيران بفرض عقوبات مختلفة من شأنها إلحاق الضرر بمصالح الشركات الأجنبية العاملة[٤٦]. والتي تستثمر

أكثر من عشرين مليون دولار سنوياً في إيران في مجال النفط، وبحسب الفقرة (١٤) من قانون معاقبة إيران[٤٧] .

أضف إلى ذلك، فقد أصدر الرئيس الأمريكي " باراك أُوباما في نهاية تشرين الأول من العام ٢٠٠٩، قانوناً جديداً لمعاقبة شركات النفط الأجنبية التي تصدر البنزين إلى إيران[٤٨] . وكان الكونغرس الأمريكي قد فرض فيها عقوبات إقتصادية على إيران نتيجة مواصلتها العمل على برنامجها النووي، فضلاً عن ذلك يمنع هذا القانون وزارة الطاقة الأمريكية من أن تمنح الشركات عقوداً لنقل النفط الخام لغرض زيادة إحتياطي النفط الإستراتيجي الأمريكي إذا ما باعت هذه الشركات أو نقلت مادة البنزين إلى إيران[٤٩] .

وذهبت الولايات المتحدة إلى مسار الضغط بعدما وجدت أن المسار الدبلوماسي غير مجدي مع إستمرار بحث فرص التفاوض[٥٠]، وركزت الولايات المتحدة جهودها على العقوبات المتعددة الأطراف سعياً منها للضغط على الاقتصاد الإيراني[٥١].

فقد عملت الإدارة الأمريكية إلى شمول إنشاء خطوط لأنابيب الطاقة إلى إيران أو عبر أراضيها بقانون معاقبة إيران وبحسب الإدراك الأمريكي ، فإن إنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط أو الغاز داخل الأراضي الإيرانية يعني تطويراً للقطاع النفطي الإيراني ، وقد عززت هذا الإدراك بإدخال تعديلات على " قانون معاقبة إيران " و " القانون الشامل لمعاقبة إيران وتحميلها المسؤولية وتعريتها " والتي تضمنت تحديد المقدرات النفطية ، أي المنتجات المستخدمة في إنشاء أو صيانة خطوط الأنابيب المخصصة لنقل النفط والغاز الطبيعي ، وفي آذار عام ٢٠١٢ ، أوضحت الوزيرة السابقة للخارجية الأمريكية " هيلاري كيلنتون " أن إدارة الرئيس أوباما تعد الفقرة التي تنص على فرض العقوبات قابلة للتطبيق منذ الشروع بإنشاء خط الأنابيب وليس بعد تدفق النفط أو الغاز عبر مشروع مكتمل الإنشاء[٥٢].

فضلاً عن كل ماتم ذكره ، فقد عادت الدول الأوربية إلى تشديد العقوبات خلال آيار عام ٢٠١١، عندما تم إيقاف تعاملات أكثر من (١٠٠) شركة إيرانية أو متعاملة مع الحكومة أو الشركات الإيرانية بشكل نهائي[٥٣] .

كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي عقوبات على شراء النفط الإيراني ويمثل ذلك منعطفاً كبيراً في عملية الحصار الغربي تجاه إيران، إذ إنخفض سعر النفط في السوق العالمية مباشرة بعد إقرار هذه العقوبات، وكذلك إرتفعت أسعار المواد الأساس في السوق الداخلية الإيرانية بشكل كبير وفقدت العملة الإيرانية في عام ٢٠١٢، نحو (٨٠%) من قيمتها أمام الدولار الأمريكي، مما دفع رئيس البنك المركزي الإيراني إلى وصف العقوبات الغربية بـ(الحرب المعلنة على الإقتصاد الإيراني[٥٤].

ويحتل التحدي الذي ترفعهُ إيران في وجه الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من السياسات النفطية وحالة الصراع الدولي على الطاقة، إذ شكَّلت إرتفاعات أسعار النفط عاملاً مهماً في سياسة التحدي النووي الجديد على سبيل المثال التي تنتهجها إيران أحد أكبر مصدري النفط في العالم، فلم تشجع إحتياطيات النفط الضخمة من النفط والغاز الطبيعي النظام السياسي في طهران وحسب، وإنما وضعت نوعاً من الضغوط على نفوذ الولايات المتحدة الدولي، إذ أصبحت محاولات واشنطن أكثر صعوبة لعزل إيران عن الإستثمارات الأجنبية[٥٥]. وفي خضم الصراعات من أجل الطاقة، تسعى إيران نحو بناء صلات وعلاقات سياسية أقوى مع المنافسين التقليديين لأمريكا مثل الصين وروسيا، فضلاً عن الهند بإعتبارها دولة غير منحازة رسمياً، وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية في إرغام الهند على تخفيض وارداتها النفطية من إيران[٥٦]*.

في حين تعد تركيا من البلدان التي تشتري كميات كبيرة من النفط الإيراني، حيث وصل حجم مشترياتها إلى نحو (١٩٦٠٠٠) برميل يومياً في عام ٢٠١١، فضلاً عن إنها تشتري من إيران الغاز الطبيعي، وفي آذار عام ٢٠١٢، أعلن الأتراك أنهم سوف

يقلّصون حجم مشترياتهم النفطية من إيران بنسبة(١٠-٢٠%)، وبذلك سيكون دور رئيس لتركيا في تطبيق قرار الإتحاد الأوربي الصادر في ١٥/١٠/ ٢٠١٢ والقاضي بمنع وصول مبيعات الغاز الإيراني إلى أوربا[٥٧].

وقد إنضمت اليابان وكوريا الجنوبية إلى الإئتلاف الدولي الذي يمارس الضغط على إيران حفاظاً للعلاقات المتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ، وخوفاً من تطور البرنامج النووي الإيراني من جهة أُخرى ، وبذلك فقد أعلنت اليابان وكوريا الجنوبية إتباعهما سياسة مشابهة لسياسة الإتحاد الأوربي ، إذ ينظر المسؤولون الأمريكيون إلى التعاون من جانب اليابان وكوريا الجنوبية على أنهُ ضروري لإنجاح الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى منع إيران من تصدير إنتاجها النفطي، وقد عمد كل من البلدين إلى تقليص حجم وارداتهما النفطية من إيران بشكل كبير[٥٨] .

وبدأ الاقتصاد الإيراني بالتعافي منذ العام ٢٠١٦، بع إبرام الاتفاق النووي مع الغرب ، حيث رفعت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي حزم العقوبات التي تم فرضها على إيران طيلة سنوات أزمة البرنامج النووي الإيراني، وتلقى الاقتصاد الإيراني دفعة قوية منذ شباط عام ٢٠١٦م ، عندما بدأت إيران بشحن النفط إلى أوربا للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات، وصدَّرت نحو ٤ ملايين برميل إلى كل من فرنسا وإسبانيا وروسيا، ليصبح ثاني أكبر إقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٥٩] .

إحتج أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي لتباطؤ المفاوضات النووية بين إيران والحكومات الغربية وفشلها في إحراز أي تقدم لفرض عقوبات إقتصادية جديدة على إيران. وفي ٢ نيسان ٢٠١٥م، توصلت مجموعة ٥+١ إلى إتفاق مبدئي مع إيران على إطار عمل يهدف في نهاية المطاف إلى رفع جميع العقوبات عن إيران مقابل فرض قيود على برامج إيران النووية الممتدة لعشر أعوام على الأقل، ونتيجة لذلك رفعت عقوبات الأمم المتحدة عن إيران في ١٦ شباط ٢٠١٦[٦٠] .

في ٨/٥/ ٢٠١٨ أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (الولاية الأولى) أن الولايات المتحدة سوف تنسحب من الاتفاق النووي مع إيران، وفي أعقاب ذلك نفذ الإتحاد الأوربي تشريعاً محدثاً في ٧/ ٨/ ٢٠١٨م، لإبطال تأثير العقوبات الأمريكية على الدول التي تتعامل مع إيران. وفي تشرين الأول عام ٢٠١٩، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها فرض عقوبات على أي دولة تتعامل مع إيران أو تشتري نفطها، وفي ذات الشهر أيضاً قال ترامب: " أنهُ أمر وزارة الخزانة بتشديد العقوبات على إيران، وذلك رداً على هجوم إيراني مشتبه فيه على مرافق النفط السعودية الرئيسية، رغم إنكار إيران بتورطها بهذا الفعل[٦١] .

في ٢١/ ١/ ٢٠٢٠، وضعت إيران على القائمة السوداء الخاصة بمجموعة العمل المالي. وفي ١٤/٨/ ٢٠٢٠ ، رفض مجلس الأمن قرار الولايات المتحدة الأمريكية، المقترح لتمديد حظر بيع الأسلحة لإيران ، إذ أنهُ وفقاً للبنود التي وافقت عليها الأمم المتحدة في الاتفاق النووي مع إيران عام ٢٠١٥، تنتهي مدة حظر بيع الأسلحة لإيران في ١٨/ ٩/ ٢٠٢٠، وبعد إنتهاء تلك المدة يُسمح لإيران بشراء الأسلحة الأجنبية وفقاً لمتطلباتها الدفاعية[٦٢] .

بعد إستلام جو بايدن مهامهُ رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠ كانون الثاني عام ٢٠٢١، مع إدارتهِ الجديدة تقف منطقة الشرق الأوسط وفواعلها المختلفة، بجميع أزماتها وصراعاتها أمام فرضية بدء مرحلة جديدة ضمن سلسلة السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وربما تختلف المرحلة الجديدة عن مرحلة الرئيس السابق دونالد ترامب بحد كبير ، مما يمكن وصفها بـ ٠ (عهد بايدن) ولا سيّما أن الرئيس الجديد وإدارته يمتلكون دراية وخبرات واسعة بشأن أزمات المنطقة وصراعاتها، بدءاً من ملفات إيران وسلوكها في خلق عدم الاستقرار في المنطقة[٦٣]. وأعلنت حكومة جو بايدن عن رغبتها في إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران ، ولكن عملياً يبدو ذلك

إستمراراً لسياسة الرئيس السابق دونالد ترامب لسببين ؛ يتمثل السبب الأول في أنهُ إلى الآن لم يتمكن كلا الطرفين من عقد ذلك الاتفاق ، في ظل التباينات الواضحة وغياب الثقة بينهما ، فضلاً عن أن حكومة حسن روحاني التي توصف بالتشدد لم تبد أي إهتمام واضح وصريح بعقد ذلك الاتفاق الذي تسعى إليه إدارة جو بايدن ، أما السبب الثاني هو أن إدارة جو بايدن تحدثت عن الدبلوماسية والتعددية والعودة إلى الإتفاقات السابقة[٦٤] .

عموماً وأمام هذه السياسة الأمريكية لا يعني أن الولايات المتحدة ومن خلال شركاتها الإستثمارية لا ترغب في الحصول على مصادر إستثمارية داخل إيران، وإنما هي وسائل ضغط لإجبار إيران على المضي وفق النسق الأمريكي في المنطقة، ومن جانب آخر فهي مغازلة تحاول من خلالها الشركات النفطية الأمريكية من ممارسة الضغوط على الإدارة الأمريكية للإستفادة مما يوفرهُ الاقتصاد الإيراني من إمكانات إستثمارية واعدة، فإيران دولة تقع بين مخزونين لإحتياطيات الطاقة وتحديداً النفط ، وبذلك فهي عنصراً مهماً وتترك أثراً بالغاً على العلاقات الإقليمية وتحديداً الخليجية ، فضلاً عن العلاقات الدولية، وهو ما دفع إيران بإنتهاج سياسة إنفتاح واسعة ومنح الأولويات للعلاقات الاقتصادية التي تحقق أكبر قدر ممكن من المصالح القومية[٦٥] .

وأخيراً قد يبدو الموقف الأمريكي من قبل حلفاء إيران كروسيا والصين على أنهُ مبالغ بهِ ، وبالمقابل فإن إيران تشعر بالإرتياح للقوة المتنامية لهؤلاء الحلفاء وقدرتهم على حماية إيران وتحصينها في مواجهة الضغوط الأمريكية والدولية، حتى باتت الإستراتيجية الإيرانية تجاه ما يدور في سوريا والعراق واليمن ولبنان وفلسطين أحد الأبواب الدبلوماسية المفتوحة لواجهة الضغوط الأمريكية على ملف إيران النووي ووسائل تطويق خطوط إمدادات الطاقة، بل أن إيران اليوم أصبحت واقع مفروض ومقبول في الحوار حول مشاكل الشرق الأوسط.

لكن رؤية إدارة الرئيس دونالد ترامب في إدارة علاقات الولايات المتحدة مع الخصوم تنطلق من أنها أمام عالماً خطيراً للغاية ، مليئاً بالتهديدات ، كظهور قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية ووجود دول مارقة تعمل على تطوير وحيازة أسلحة دمار شامل ، وصواريخ تهدد مختلف دول العالم ، وجماعات إرهابية سيطرت على مساحات واسعة في الشرق الأوسط ، لذلك إرتكزت سياسة دونالد ترامب على مبدأين أساسيين هما : تصعيد لهجة الخطاب الأمريكي ضد خصوم الولايات المتحدة الأمريكية ، واللجوء إلى آلية العقوبات الاقتصادية الصارمة بحقها ، وهو ما سيجبر الخصوم إلى الرضوخ والجلوس على طاولة المفاوضات . وكان دونالد ترامب يؤمن بقدرته الشخصية في التفاوض، وبالتالي حصوله على تنازلات عن طريق ممارسة الضغط على الخصوم.

الخاتمة والإستنتاجات :

١- الخاتمة :

توظيف الولايات المتحدة لسوق النفط كأداة لتحقيق أهداف ومصالح سياسية وإقتصادية، فقد جنَّدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة شركاتها النفطية في إستغلال نفوذها في المناطق الغنية بالنفط، بعد أن شرَّعت لها القوانين ووفرت لها جميع السبل والتسهيلات كي تكون على قدر كبير من الهيمنة على أكبر الحقول النفطية في العالم وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط، مما يساهم ذلك في الإستحواذ على طرق التصدير الرئيسة والتحكم بوسائل النقل (الترانزيت)، وسعت الولايات المتحدة وبالتعاون مع حلفائها الخليجيين نحو توظيف النفط في إطار الصراع القائم في منطقة الخليج، وذلك من خلال فرض حصار وعقوبات على إيران وتطويقها إقتصادياً لغرض توليد مزيداً من الضغط عليها؛ بسبب إستمرارها في برنامجها النووي ، وقد تحملت إيران تكاليف ذلك بعد معاناتها النقص الكبير في وارداتها النفطية ، وإنعكس ذلك على إنخفاض نفقاتها، سواء في بناء برنامجها النووي ، ووسائل تطويره ، أو نفقاتها العسكرية من الأسلحة

التقليدية ، فضلاً عن ذلك فقد تأثر المجتمع الإيراني كثيراً من جراء ذلك في ظل تصاعد معدلات الفقر وانخفاض في المستوى المعيشي .

إذ تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل من موارد النفط في الدول الغنية والمناهضة لسياستها مصدر ضعف وليس قوة، وهذا ما تقوم بهِ اليوم في سياستها تجاه إيران من فرض لوسائل الضغط والتوظيف القسري لكل الأدوات المتاحة ، لجعل النفط والغاز الطبيعي لإيران رغم القدرات والإمكانات الضخمة لهما (تشكل إيران رابع دولة في الإحتياطي النفطي والثاني في إحتياطي الغاز) ، ومن ضمن أدوات التوظيف الأمريكي لسوق النفط ، هو إستخدامها وسيلة خفض الأسعار عبر التنسيق والتعاون مع حلفائها الخليجيين، كوسائل ضغط على بعض الدول المنتجة للنفط ومن ضمنها إيران ؛ وذلك للإنصياع إلى الإدارة الأمريكية ؛ لغرض السعي نحو وضع اليد على الثروة النفطية الإيرانية لتكتمل دائرة سيطرتها على جميع حلقات الإنتاج النفطي في المنطقة، لا سيما وإن إيران تشكل نحو (٨,٣%) من مجمل الإحتياطي النفطي العالمي .

٢- الإستنتاجات:

١- أن القرارات العقابية لم تفرض أي حصار مباشر على الصادرات الإيرانية من البترول والغاز، الأمر الذي لم يحرم إيران مصادرها للدخل.

٢- لم تنص القرارات على فرض حصار على المواد الغذائية، بل طلبت فقط من الدول عدم الشحن إلى إيران أي مواد أو تقنيات يمكن أن تساهم في البرنامج النووي أو صناعة الصواريخ.

٣- إذا كانت العقوبات تتعلق بشكل أساسي بالمجالات النووية وتصدير الأسلحة، فإن العقوبات في هذا المجال قد تؤثر على المشاريع الاقتصادية في حالة السلع ذات الإستخدام المزدوج، أو في حالة الشراكة من أي نوع مع مؤسسات خاضعة لعقوبات أو مرتبطة بالمجالات النووية .

٤- مع كل ذلك، فإن التوتر المتزايد مع المجتمع الدولي كان يرتب آثاراً سيئة على عملية الإستثمار في إيران، وخاصةً في قطاع الطاقة، حيث تتزايد البلدان في الإستثمار في إيران في ظل الخوف من عدم الاستقرار وإحتمالية توجيه ضربة عسكرية لإيران، حتى البلدان التي لم توافق على العقوبات كانت تتردد في التعاون مع إيران، مما يؤدي إلى تأخر مهم في تنفيذ المشاريع .

٥- قدرة إيران على الإلتفاف حول المقاطعة الاقتصادية، من خلال قيام إيران ببيع نفطها الخام بتقديم تنازلات في السعر عن السعر العالمي، او العمل بنظام المقايضة بقبول أثمان عينية بدلاً من النقود مقابل النفط الذي تقوم ببيعه في السوق العالمي، وأخيراً لجوء إيران إلى بيع نفطها بطريقة غير مباشرة من خلال الإستعانة بالوسطاء الذين يمتلىء بهم سوق النفط العالمي.

٦- شهد سوق النفط العالمي ازدياداً في صادرات النفط الإيرانية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ ، على الرغم من أن إيران تخضع لعقوبات دولية صارمة تهدف إلى تقليص صادراتها النفطية . وتعكس هذه الفترة مناورات إيران الإستراتيجية في مواجهة الضغط الاقتصادي، وتعكس أيضاً الديناميكيات الجيوسياسية الأوسع التي تلعب فيها دول رئيسية، مثل الصين وغيرها، دوراً في تعزيز روابطها الإقتصادية مع طهران.

٧- كان الهدف من العقوبات الاقتصادية الدولية التي تم فرضها على إيران هو الحد من الإستمرار في تخصيب اليورانيوم في برنامجها النووي لكونه يعد عملاً مخالفاً لأحكام القانون الدولي بغية الحفاظ على السلم والامن الدوليين.

٨- عدم جدوى العقوبات الإقتصادية الدولية كحلول للضغط على إيران أو إجبارها للتراجع عن مواقفها، ولم تثني إيران عن سياستها وبرامجها النووية، فقد إنتهجت ما يسمى إقتصاد المقاومة القائم على التهريب.

الهوامش :

١- فلينت ليفيريت ، العلاقات الأمريكية – الإيرا نية نظرة إلى الوراء ... نظرة إلى الأمام ، ط١ ، سلسلة محاضرات الإمارات ، العدد ١١١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧ ، ص٥ .

٢ – براندون فايت ، كلوي كوغلين- شولت ، المنافسة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، ط١ ، دراسات عالمية ، العدد١٣٩ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٤ ، ص٧ .

٣- هاني حبيب ، النفط إستراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً مصدر الثروة والطاقة والأزمات ، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٦١ .

٣ – د. ستار جبار علاي ، البرنامج النووي الإيراني " تحليل البعدين الداخلي والخارجي " ، العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، ط١ ، ٢٠٢٠ ، ص١١٥ .

٤- كانت إيران أول الدول التي إكتشف النفط فيها بين دول الشرق الوسط ، ويعد البعض وليم نوكس دارْسي، المؤسس لصناعة النفط في الشرق الأوسط ، وبدأت هذه الرحلة بلقاء تم بين دارْسي ورجل أعمال إيراني وجنرال سابق يدعى كيتابجي في باريس في أواخر عام ١٩٠٠ ، عندما كان الأخير يبحث عن مستثمر أوربي يرغب في الحصول على إمتياز التنقيب عن النفط في إيران التي كانت حكومتها تعاني نقصاً في الأموال ، وبدأت المفاوضات بين جورج رينولدز ممثل دارْسي وحكومة الشاه في إيران في ١٩٠١/٣/٢٥ ، ووقع إتفاق الإمتياز في ١٩٠١/٥/٢٨ ، ومدتهُ ستين عاماً ، ويغطي ثلاثة أرباع مساحة إيران ، مقابل إعطاء الشاه ٢٠ ألفاً أخرى على شكل أسهم مع ١٦% من صافي الأرباح السنوية عند تحققها ، وبحلول عام ١٩٠٥ ، حولت شركة دارْسي إلى فرع من شركة نفط بورما، وكانت إدارتها إسكتلندية ، وتزود البحرية البريطانية ببعض النفط ، وأطلق على الشركة الجديدة مؤسسة الإمتياز ، وفي ١٩٠٨/٥/٢٥ ، تم إكتشاف النفط في إيران في منطقة مسجد سليمان ، تلاها ولادة شركة النفط الأنكليزية- الفارسية في نيسان ١٩٠٩ ، برأسمال قدره ٢ مليون جنيه إسترليني ، لترث شركة دارْسي ، وإعتمدت على شركة شل في تسويق منتجاتها ، وللمزيد ينظر : يوسف خليفه اليوسف ، الإقتصاد السياسي للنفط ، رؤية عربية لتطوراته ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٥ ، ص ص١٠٥-١٠٨ .

٥ – د. ستار جبار علاي ، المصدر السابق ، ص١١٥ .

٦ – عمر كامل حسن ، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٥ ، ص١٧٨ .

٧ – نبيل جعفر عبدالرضا ، علي نعيم النويطر ، الأهمية الدولية والإقتصادية لنفط بحر قزوين ، دراسات دولية ، العدد ١٧ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بغداد ، تموز /٢٠٠٢ ، ص١٨٩ .

٨ – المصدر نفسه ، صٍ١٩٠ .

٩- شحاته محمد ناصر ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، الإستمرارية والتغيير ، دار العين للنشر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٥ ، ص ١١٠ .

١٠ – ستار جبار علاي ، البرنامج النووي الإيراني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٢١٥–٢١٦ .

١١ – أياد سكريه ، إيران والشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٠ ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٥ ص ص٤٥–٤٦ .

١٢ – للمزيد أنظر : مغاوري شلبي علي ، الإقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية وإحتمالات الحرب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٨ ، ٢٠٠٧ ، ص ص١٢٤–١٢٥ .

١٣ – ستار جبار علاي ، البرنامج النووي الإيراني ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٨ .

١٤ – متاح على الرابط :

https://www.google.com/search?q=%D٨%B١%D٨%B٣%D٩%٨٥+%D٨%A٨%D٩%٨A%D٨%A٧%D٩%٨٦%D٩%٨A+%٣A+%D٨%AF%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٩%٨٤+%D٩%٨٥%D٨%B١%D٨%A٦%D٩%٨A+%D٩%٨٤%D٨%B٥%D٨%A٧%D٨%AF%D٨%B١%D٨%A٧%D٨%AA+%D٨%A٥%D٩%٨A%D٨%B١%D٨%A٧%D٩%٨٦+%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٦%D٩%٨١%D٨%B٧%D٩%٨A%D٨%A٩+%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٨%B١%D٨%AA%D٩%٨١%D٨%B٩%D٨%A٩&oq=%D٨%B١%D٨%B٣%D٩%٨٥+%D٨%A٨%D٩%٨A%D٨%A٧%D٩%٨٦%D٩%٨A+%٣A+%D٨%AF%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٩%٨٤+%D٩%٨٥%D٨%B١%D٨%A٦%D٩%٨A+%D٩%٨٤%D٨%B٥%D٨%A٧%D٨%AF%D٨%B١%D٨%A٧%D٨%AA+%D٨%A٥%D٩%٨A%D٨%B١%D٨%A٧%D٩%٨٦+%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٦%D٩%٨١%D٨%B٧%D٩%٨A%D٨%A٩+%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٨%B١%D٨%AA%D٩%٨١%D٨%B٩%D٨%A٩

١٥–World Bank.MENA Economic Update: Reforms and External Imblances: The Labor–Productivity Cconnection in the Middle Est and North Africa,"(April ٢٠١٩),٤, https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena–economic–update–april ٢٠١٩–reforms–external–imbalances

World Bank." Iran"s Economic Upgate– April (March ٢٠١٩)١٥٤ http://www.worldbank ١٦– ٢٠١٩, .org/en/country /iran/publication/econ٠mic–update–april–٢٠١٩

١٧ – الرابط السابق :

https://www.google.com/search?q=

١٨ – المصدر نفسه .

١٩ – يعد الإحتواء من الوسائل المهمة في الإستراتيجية الأمريكية التي تتبعها ضد الدول المنافسة أو المعادية، وعلى مر التاريخ إستخدمت الولايات المتحدة هذه الوسيلة ، ويعد السياسي جورج كينان أول من نظر لهذه الفكرة خلال الحرب الباردة . للمزيد ينظر: بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١م ، ط١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص١٣٢ .

٢٠- طلال عتريسي ، جيوإستراتيجية الهضبة الإيرانية : إشكاليات وبدائل ، ط١ ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ص١٢٥-١٣١ .

٢١ – جيفري كمب ، إيران والطاقة في بحر قزوين: إحتمالات التعاون والصراع في مصادر الطاقة في بحر قزوين والإنعكاسات على منطقة الخليج العربي، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠١ ، ص ص٧٧-٨٠ .

٢٢ – طلال عتريسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣ .

٢٣ – وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة الرئيس بوش (الأبن) أربعة خيارات إستراتيجية لإستمرار تدفقات نفط بحر قزوين إلى الأسواق العالمية وفي حال حدوث تطورات مستقبلية للصراع الدولي الإقليمي في شأن الموارد النفطية، فهناك خيارين يتمثل الخيار الأول الذي أيدتهُ شركات النفط الأمريكية العملاقة التي هدفت إلى السيطرة على موارد بحر قزوين من خلال ضخها إلى الأسواق العالمية عبر الأراضي الإيرانية إلى المحيط الهندي ، مروراً بخليج عمان أو إلى البحر المتوسط عبر تركيا ، إلا ان هذا الخيار بات مرفوضاً وفقاً للقوانين الأمريكية لفرض حظر على الإستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة الإيراني المعاقب على خلفية برنامجها النووي ، فضلاً عن هذا فإن هناك خيار ثاني كانت تؤيده الولايات المتحدة وهو قائم على إنشاء خط أنابيب في قاع بحر قزوين إنطلاقاً من كازاخستان وتركمنستان ليربط بأذربيجان وينتهي على شواطئ البحر الأسود في جورجيا، وإنشاء فرع منهُ عبر أرمينيا وأذربيجان حتى تركيا على البحر المتوسط ، وهذا الخيار الذي كانت تدعمهُ إدارتي الرئيس بوش " الإبن " وأوباما رغبة منهُ في منع إشراك إيران في أي مشروع نفطي، فضلاً عن تقويض الدور االروسي المتزايد إقتصادياً وسياسياً في المنطقة، الأمر الذي يعكس النوايا الأمريكية في إستراتيجيتها ضد كل من إيران وروسيا في المنطقة . للمزيد ينظر عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ص١٦٦-١٦٧ .

٢٤ – بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٦ .

٢٥– عبير ياسمين ، سياسة خطوط الأنابيب والإستقرار في بحر قزوين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥١ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص١٨٣ .

٢٦ – د. ستار جبار علاي ، البرنامج النووي الإيراني " تحليل البعدين الداخلي والخارجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٢٠–١٢٥ .

٢٧ - مجموعة مؤلفين ، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب (٢٠١٧–٢٠٢١) ، ط١ ، المركز الديمقرطي العربي ، المانيا ، ٢٠٢١ ، ص١٢٠ .

٢٨ – شاهرام تشوبين ، طموحات إيران النووية ، تعريب: بسام شيخا ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ص١٣–١٥ .

٢٩ – مارك لنج ، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط، ترجمة: حسين شلوشي – آيات الشحرور ، حمورابي ، العدد ١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص١٥٤ .

٣٠ – مجموعة الأزمات الدولية ، إيران هل من ثمة مخرج من المأزق النووي ؟ ، تقرير الشرق الأوسط ، العدد ٥١ ، واشنطن ، ٢٠٠٦ ، ص ص٢–٤ .

٣١ – بعد منع مفتشي وكالة الطاقة الدولية من تفتيش مواقع نووية داخل إيران أعلنت الأخيرة الإستئناف في أنشطة تخصيب اليورانيوم ، وهو ما أدى إلى نقل القضية إلى مجلس الأمن ، وكان للولايات المتحدة موقفاً متشدداً من ذلك ، وكان ذلك واضحاً بعد موقف البنتاغون الأمريكي في تقريرها المرفوع للرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٩م ، والذي تضمن وجوب فرض سلسلة من الإجراءات وإتخاذ جملة تدابير لمواجهة تطور البرنامج النووي في المناطق وفي مقدمتها منطقة الشرق الاوسط . للمزيد انظر: منعم خميس مخلف – إبتهال محمد رضا ، البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية ، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٤ ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١٩٤ .

٣٢ – بهاء عدنان السعبري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨١ .

٣٣ – إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الحشد الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية والضغط السياسي ، وبذلت جهودها في إيقاف أو تعطيل البرنامج النووي الإيراني . للمزيد ينظر: مارك لنج ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٠ .

٣٤ – حميد سعدون ، أشكال الإقتراب والإبتعاد بين موقفي الترويكا الأوربية والموقف الأمريكي ، الملف السياسي ، العدد ١٦ ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٩ .

٣٥- سيرجي شاشكوف ، العلاقات الروسية – الإيرانية إلى أين؟ ، ط١ ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٥٩ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠ ، ص١٣ .

٣٦ – منصور أبو كريم ، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب ، موقع البيادر ، ٢٠١٧/١/٢٤ ، على الرابط http://www.al-ayader.orq/٢٠١٧/٠١/٥٥٧٧٧/

٣٧ – مصطفى كامل ، السياسة الخارجية لترامب إستقراء بين الولاية السباقة والمتوقعة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٤، ص٧ .

٣٨ – محمود حمدي أبو القاسم محمد ، تأثير العوامل الآيدلوجية على العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد توقيع الإتفاق النووي ٢٠١٥ ، كلية التجارة ، جامعة بور سعيد ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد ٢٣ ، العدد ٤ ، مصر ، ٢٠٢٢ ، ص ص٣٢٧-٣٢٩ .

٣٩ – إبراهيم متقي ، المستقبل الصعب للعلاقات الإيرانية – الأمريكية في عهد بايدن ، ورقات تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٢١، ص٣ .

٤٠ – عاطف الجولاني ، محددات السياسة الإيرانية تجاه معركة طوفان الأقصى والحرب على قطاع غزة ، سلسلة إضاءات سياسية ، العدد ٧ ، مركز الزيتونه للدراسات والإستشارات ، ٢٠٢٤ ، ص ص١-٢ .

٤١- منعم خميس مخلف ، إبتهال محمد رضا ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٢ .

٤٢- طلال عتريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٢٥-١٣٠ .

٤٣ – كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، ط١ ، ترجمة وإصدار: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١١ .

٤٤ – جامشيد أسدي ، العقوبات الدولية وآثارها على الإقتصاد والمجتمع الإيراني ، بحث منشور في مجلة الدبلوماسية الفرنسية ، عدد ٤٤ ، آب ٢٠١٠ ، ص٦١ .

٤٥ – د. شعبان عبده أبو العز المحلاوي ، العقوبات الإقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية ، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ، العدد ٦٣ ، كلية الحقوق الجامعة ، المنصورة ، آب ٢٠١٧ ، ص٧٥٧ .

٤٦ – أول شركة معاقبة بموجب قانون معاقبة إيران هي شركة نفط إيران للتجارة البينية (الإيرانية الملكية والعاملة في سويسرا) وقد كانت العقوبة عبارة عن فرض الحظر على إعتمادات مصرف (Ex-Im) والحرمان من الإستفادة من رخصة التصدير والحرمان من القروض المصرفية التي تزيد قيمتها عن عشرة ملايين دولار، وفي ٢٩/آذار/٢٠١١ ، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن شركة أُخرى سوف تعاقب بموجب قانون معاقبة إيران ، وهي شركة نفط بيلا روسيا التي تملكها حكومة بيلا روسيا ، لكونها

أبرمت عقداً بقيمة (٥٠٠) مليون دولار مع شركة نفط إيران يقضي بتطوير حقل نفط " جوفيير" . للمزيد ينظر: كينيث كاتزمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣٧-٣٩ .

٤٧- كينيث كاتزمان ، المصدر السابق ، ص١٢ .

٤٨ - في ٢٠١٢/١/١٢م، قررت الإدارة الأمريكية فرض عقوبات على ثلاثة شركات باعت إيران كميات من مادة البنزين تفوق الكميات المسموح ببيعها ، فعمدت الولايات المتحدة إلى منع إصدار تراخيص تصدير لمبيعات هذه الشركات ، وحرمان هذه الشركات من تمويل مصرف (Ex-Im) " الإستيراد والتصدير " فضلاً عن حرمانها من القروض التي تزيد قيمتها على عشرة ملايين دولار ، والشركات الثلاثة هي شركة زهو هاي زنرونغ الصينية لإبرامها صفة بيع بنزين لإيران بقيمة زادت عن الـ (٥٠٠) مليون دولار خلال المدة التي إمتدت بين تموز عام ٢٠١٠ وكانو الثاني عام ٢٠١١ ، فضلاً عن شركة (Company Ltd Fal Oil) التابعة للإمارات العربية المتحدة ، وهي شركة تجارية مستقلة تعمل في مجال الطاقة ، كانت قد باعت إيران ما قيمتهُ (٧٠) مليون دولار أو أكثر من مادة البنزين في أواخر عام ٢٠١٠م . للمزيد ينظر: كينيت كاتزمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٤٠-٤١ .

٤٩- لم يحمل قانون المعاقبة في بدايتهُ أي تبعية إيرانية في مجال الإستحصال على مادة البنزين ، فضلاً عن أن القانون لم يفرض أي عقوبات على الكيانات أو الشركات التي تبيع لإيران هذه المادة أو تزودها بالوسائل أو المعدات اللازمة لتوسيع مصافيها الموجودة ، أو لإستيراد البنزين من الخارج ، إلا أنهُ في العام ٢٠١٠م ، رأى كثيرون من أعضاء الكونغرس الأمريكي أن قانون معاقبة إيران يجب أن يُعد على النحو الذي يتناول إعتماد إيران على واردات البنزين في وقت كانت هذه الواردات تسد (٤٠%) من حاجة إيران من هذه المادة . ينظر : وديع بطرس ، الحصار الإقتصادي ، ط١ ، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠١١ ، ص٤٠ .

٥٠ – تجدر الإشارة إلى أن قوانين العقوبات الأمريكية المفروضة ضد إيران في مجال النفط كان الهدف منها حرمان إيران من الموارد اللازمة لدعم برنامجها النووي ، فضلاً عن إقافها عن تمويل الجماعات الإرهابية .

٥١ – مارك لنج ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٢ .

٥٢ – حتى الآن لم يتم إنشاء خطوط أنابيب إلا عدد قليل، وتشكل خطوط الأنابيب الوسيلة الرئيسة لتصدير النفط والغاز الإيراني ، ويعود ذلك إلى حقيقة العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي صعّبت على الإيرانيين تطوير قدراتهم على تصدير النفط والغاز الطبيعي ، ويشار هنا إلى أن الغاز الطبيعي ينقل من إيران إلى تركيا عبر خط أنابيب وحيد أُنشيء في عام ١٩٩٧م ، وقد تولى كل بلد إجراء الجزء المار في أراضيه ، وعندما كان المشروع طور الإنشاء ورد في تقرير صادر

عن وزارة الخارجية الأمريكية إن تركيا سوف تستورد الغاز الطبيعي من أراضي تركمانستانية وليس من أراضي إيرانية ، وقد كان ذلك واحداً من الأسباب التي منعت وزارة الخارجية الأمريكية من إدراج ذلك المشروع في خانة المشاريع المخالفة للقانون ، إلا أن الكثير يعتقدون إن قرار دعم فرض العقوبات من قبل الولايات المتحدة عائد إلى عد خط الأنابيب هذا ضرورياً لأمن الطاقة في تركيا التي تعد من أبرز البلدان الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى الرغم من أن التصدير المباشر للغاز الإيراني إلى تركيا لم يبدأ إلا في العام ٢٠١٠م، ولم يصدر عن الإدارة الأمريكية أي قرار بفرض عقوبات بذلك الخصوص . للمزيد ينظر كينيث كاتزمان ، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٩-٣٠ .

٥٣ – خيري عبد الرزاق جاسم ، أوربا وإيران والملف النووي الإيراني، الملف السياسي ، العدد ٩٨ ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، آيار/ ٢٠١١ ، ص١٦ .

٥٤ – منعم خميس مخلف ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٤ .

٥٥ – روجر هاورد ، مصدر سبق ذكره ، ص١١ .

٥٦ – فقد أُرغمت الهند من خلال السياسة الأمريكية على خفض مستوى إعتمادها على النفط الإيراني ، ومنذ العام ٢٠٠٨م، تقليص الحجم النسبي لوارداتها من النفط الإيراني من نحو (١٦%) إلى نحو (١٠%) من إجمالي الواردات الهندية ... للمزيد ينظر : كينث كاتزمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٩٠-٩٥ .

٥٧ – المصدر نفسه ، ص ص٩٣-٩٤ .

٥٨ – المصدر نفسه ، ص ص٨٨-٩١ .

٥٩ – د. أحمد يوسف كيطان ، ترامب ورهان العقوبات الإقتصادية على إيران ، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية ، تاريخ النشر ٢٠١٨/٨/١٩ متوفر على الرابط : https://alnahrain.iq/post/٢٩٣

٦٠ – ويكيبيديا " الموسوعة الحرة " ، العقوبات المفروضة على إيران ، الرابط : ar.wikipedia.org/wiki/

٦١ – المصدر نفسه .

٦٢ – المصدر نفسه .

٦٣ – د. يوسف كوران و مجموعة باحثين ، عهد بايدن " سياسة الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط وتداعياتها على العراق وكوردستان ، قراءات مستقبلية رقم ٩ ، مركز الدراسات المستقبلية ، السليمانية ، شباط ٢٠١٢ ، ص٣ ص٩ .

٦٤ – مصطفى كامل ، مصدر سبق ذكره ، ص٨ .

٦٥ – بيروز مجتهد زاده ، النظام القانوني لحوض قزوين حدة للجغرافية السياسية، مجلس شؤون الشرق الأوسط، العدد ١٠٩ ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الدوحة ، شتاء ٢٠٠٣ ، ص٢٨ .

المصادر :

الكتب العربية :

١ – إبراهيم متقي ، المستقبل الصعب للعلاقات الإيرانية – الأمريكية في عهد بايدن ، ورقات تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٢١ .

٢– أياد سكريه ، إيران والشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٠ ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٥ .

٣– بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١م ، ط١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٢ .

٤– براندون فايت ، كلوي كوغلين– شولت ، المنافسة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، ط١ ، دراسات عالمية ، العدد١٣٩ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٤ .

٥ – بيروز مجتهد زاده ، النظام القانوني لحوض قزوين حدة للجغرافية السياسية، مجلس شؤون الشرق الأوسط، العدد ١٠٩ ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الدوحة ، شتاء ٢٠٠٣ .

٦– جامشيد أسدي ، العقوبات الدولية وآثارها على الإقتصاد والمجتمع الإيراني ، بحث منشور في مجلة الدبلوماسية الفرنسية ، عدد ٤٤ ، آب ٢٠١٠ .

٧– جيفري كمب ، إيران والطاقة في بحر قزوين: إحتمالات التعاون والصراع في مصادر الطاقة في بحر قزوين والإنعكاسات على منطقة الخليج العربي، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠١ .

٨– حميد سعدون ، أشكال الإقتراب والإبتعاد بين موقفي الترويكا الأوربية والموقف الأمريكي ، الملف السياسي ، العدد ١٦ ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

٩– خيري عبد الرزاق جاسم ، أوربا وإيران والملف النووي الإيراني، الملف السياسي ، العدد ٩٨ ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، آيار/ ٢٠١١ .

١٠- طلال عتريسي ، جيوإستراتيجية الهضبة الإيرانية : إشكاليات وبدائل ، ط١ ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
١١- فلينت ليفيريت ، العلاقات الأمريكية – الإيرا نية نظرة إلى الوراء ... نظرة إلى الأمام ، ط١ ، سلسلة محاضرات الإمارات ، العدد ١١١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧ .
١٢- هاني حبيب ، النفط إستراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً مصدر الثروة والطاقة والأزمات ، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
١٣ – د. ستار جبار علاي ، البرنامج النووي الإيراني " تحليل البعدين الداخلي والخارجي " ، العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، ط١ ، ٢٠٢٠ ، .
١٤- يوسف خليفه اليوسف ، الإقتصاد السياسي للنفط ، رؤية عربية لتطوراته ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٥ .

١٥ – عمر كامل حسن ، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٥ .
١٦ – نبيل جعفر عبدالرضا ، علي نعيم النويطر ، الأهمية الدولية والإقتصادية لنفط بحر قزوين ، دراسات دولية ، العدد ١٧ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بغداد ، تموز /٢٠٠٢ .
١٧- شحاته محمد ناصر ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، الإستمرارية والتغيير ، دار العين للنشر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٥ .
١٨- مغاوري شلبي علي ، الإقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية وإحتمالات الحرب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٨ ، ٢٠٠٧ .
١٩- عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة ، بيروت ، ٢٠١٤ .
٢٠- عبير ياسمين ، سياسة خطوط الأنابيب والإستقرار في بحر قزوين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥١ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
٢١ – مجموعة مؤلفين ، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب (٢٠١٧-٢٠٢١) ، ط١ ، المركز الديمقرطي العربي ، المانيا ، ٢٠٢١ .
٢٢- شاهرام تشوبين ، طموحات إيران النووية ، تعريب: بسام شيخا ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

٢٣ – مارك لنج ، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط، ترجمة: حسين شلوشي – آيات الشحرور ، حمورابي ، العدد ١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١١ ، .

٢٤ – مجموعة الأزمات الدولية ، إيران هل من ثمة مخرج من المأزق النووي ؟ ، تقرير الشرق الأوسط ، العدد ٥١ ، واشنطن ، ٢٠٠٦ .

٢٥– منعم خميس مخلف – إبتهال محمد رضا ، البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية ، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٤ ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٣ .

٢٦– سيرجي شاشكوف ، العلاقات الروسية – الإيرانية إلى أين؟ ، ط١ ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٥٩ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠ .

٢٧– مصطفى كامل ، السياسة الخارجية لترامب إستقراء بين الولاية السباقة والمتوقعة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٤ .

٢٨ – محمود حمدي أبو القاسم محمد ، تأثير العوامل الآيدلوجية على العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد توقيع الإتفاق النووي ٢٠١٥ ، كلية التجارة ، جامعة بور سعيد ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد ٢٣ ، العدد ٤ ، مصر ، ٢٠٢٢ .

٢٩– عاطف الجولاني ، محددات السياسة الإيرانية تجاه معركة طوفان الأقصى والحرب على قطاع غزة ، سلسلة إضاءات سياسية ، العدد ٧ ، مركز الزيتونه للدراسات والإستشارات ، ٢٠٢٤.

٣٠ – كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، ط١ ، ترجمة وإصدار: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٣ .

٣١ – د. شعبان عبده أبو العز المحلاوي ، العقوبات الإقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية ، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ، العدد ٦٣ ، كلية الحقوق الجامعة ، المنصورة ، آب ٢٠١٧ .

٣٢– وديع بطرس ، الحصار الإقتصادي ، ط١ ، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠١١ .

٣٣ – د. يوسف كوران و مجموعة باحثين ، عهد بايدن " سياسة الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط وتداعياتها على العراق وكوردستان ، قراءات مستقبلية رقم ٩ ، مركز الدراسات المستقبلية ، السليمانية ، شباط ٢٠١٢ .

الأنترنيت والمصادر الأجنبية :

١– متاح على الرابط :

https://www.google.com/search?q=%D٨%B١%D٨%B٣%D٩%٨٥+%D٨%A٨%D٩%٨A%D٨%A٧%D٩%٨٦%D٩%٨A+%٣A+%D٨%AF%D٩%٨٤%

D٩٪٨A%D٩٪٨٤+%D٩٪٨٥%D٨٪B١٪D٨٪A٦٪D٩٪٨A+%D٩٪٨٤٪D٨
%B٥٪D٨٪A٧٪D٨٪AF%D٨٪B١٪D٨٪A٧٪D٨٪AA+%D٨٪A٥٪D٩٪٨A
%D٨٪B١٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٦+%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨١٪D٨٪
B٧٪D٩٪٨A%D٨٪A٩+%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٥%D٨٪B١٪D٨٪AA%
D٩٪٨١٪D٨٪B٩٪D٨٪A٩&oq=%D٨٪B١٪D٨٪B٣٪D٩٪٨٥+%D٨٪A٨٪
D٩٪٨A%D٨٪A٧٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨A+٪٣A+%D٨٪AF%D٩٪٨٤٪D٩٪٨A
%D٩٪٨٤+%D٩٪٨٥%D٨٪B١٪D٨٪A٦٪D٩٪٨A+%D٩٪٨٤٪D٨٪B٥٪D
٨٪A٧%D٨٪AF%D٨٪B١٪D٨٪A٧٪D٨٪AA+%D٨٪A٥٪D٩٪٨A%D٨٪
B١٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٦+%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨١٪D٨٪B٧٪D
٩٪٨A%D
٨٪A٩+%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٥٪D٨٪B١٪D٨٪AA%D٩٪٨١٪D٨٪B٩
%D٨٪A٩

٢- منصور أبو كريم ، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب ، موقع البيادر ، ٢٠١٧/١/٢٤ ، على الرابط -http://www.al ayader.org/٢٠١٧/٠١/٥٥٧٧٧

٣- د. أحمد يوسف كيطان ، ترامب ورهان العقوبات الإقتصادية على إيران ، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية ، تاريخ النشر ٢٠١٨/٨/١٩ متوفر على الرابط : https://alnahrain.iq/post/٢٩٣

٤- ويكيبيديا " الموسوعة الحرة " ، العقوبات المفروضة على إيران ، الرابط : ar.wikipedia.org/wiki/

٥- World Bank.MENA Economic Update: Reforms and External Imblances: The Labor-Productivity Cconnection in the Middle Est and North Africa,"(April ٢٠١٩),٤, https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-economic-update-april ٢٠١٩-reforms-external-imbalances

(March ٢٠١٩)١٥٤ http://www.worldbank World Bank." Iran"s Economic Upgate-April ٢٠١٩,

٦- .org/en/country /iran/publication/econ٠mic-update-april-٢٠١٩ .